



المقالة الافتتاحية

بقلم رئيسة التحرير عبير مصلح

تستمر مجلة نزاهة قُدماً في رسالتها الهادفة إلى رفع الوعي وتنمية ثقافة المجتمع الفلسطيني بكل ما له علاقة بتعزيز قِيَم النزاهة ومُكافحة الفساد، ويأتي هذا العدد ليؤكد على أن وجود الفساد لا يُميز بلداً عن آخر أو قطاعاً عن آخر، في المقابل لا تقف المسافات حائلاً أمام التوعية بقيَم النزاهة ومبادئ الشفافية ونُظم المساءلة، أو مسؤولية مُكافحة الفساد كونها واجبٌ على جميع الفئات من مسؤولين ومُواطنين ومؤسساتٍ عامةٍ وخاصةٍ وأهليةٍ وهيئاتٍ محليةٍ.

تلقتي فلسطين مع تونس في هذا العدد المميز وبأقلام ستة عشرة كاتباً وكاتبةً من كلا البلدين على طريق التوعية بمخاطر الفساد وطُرق الوقاية منه، وذلك من خلال عرض التجربتين الفلسطينية والتونسية في جهود تعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإبراز أهمية العمل على المستوى الإقليمي في تبادل الخبرات والمعرفة وقصص النجاح والتحديات التي تواجه موضوع مُكافحة الفساد، وأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المختلفة في توعية المجتمع بحقه في الرقابة على أداء الحكومة في إدارة المال العام والحفاظ عليه.



النزاهة ومُكافحة الفساد، تُلقي تجربة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والتونسية ظلالها بقوة على جهود رفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد وطرق التصدي له رغم الصعوبات والتحديات المختلفة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني سواءً على صعيد العمل الداخلي أو الخارجي. يُركّز المحور الخاص بأدوات مُكافحة الفساد على أهمية إقرارات الذمة المالية وتدابير منع تضارب المصالح في الحد من الفساد على ضوء التجربة الفلسطينية والتونسية. وفي المحور الخاص بقضايا تحت الضوء تم التطرق لأليات التعاون الدولية في مُكافحة الفساد من حيث أهميته وأساليبه وإشكالياته.

ختاماً وبالنيابة عن هيئة التحرير واللجنة الاستشارية في مجلة نزاهة أود أن أشكر جميع الذين شاركوا في الكتابة في هذا العدد المميز من كُتاب وكاتبات في فلسطين وتونس الذين لا تقف مساهمتهم في الكتابة فقط بل إيمانهم العميق بجدوى هذا العمل وضرورة النشر المستمر لأشكال التوعية المختلفة، وأن جهود مُكافحة الفساد ليست مسؤولية مهنية فقط بل هي واجبٌ وطنيٌ بامتياز.

تتنوع محاور مجلة نزاهة في عددها الثالث التي تستعرض التجريبتين الفلسطينية والتونسية في جهود تعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد من خلال عددٍ من المقالات والتقارير؛ كالتدابير الوقائية في مجال مُكافحة الفساد بحيث يُركّز هذا المحور على الأشكال المختلفة للفساد بين التجريم والعقاب في ضوء التشريعات الفلسطينية والتونسية، وفعالية أجهزة الرقابة العامة في مُكافحة الفساد في كلا البلدين، ومدى توفر معايير النزاهة والشفافية والمساءلة لدى تولى الوظائف العامة، وإلى أين وصلت مُستويات الشفافية والمساءلة في المشتريات العمومية.

تستمر مجلة نزاهة بالتأكيد على أهمية المحور الخاص بالتشريعات ذات العلاقة بمُكافحة الفساد وتتناول في هذا العدد قراءةً في نظام حماية المُبلّغين والشُّهود في التشريع الفلسطيني والتونسي من حيث أهمية الإبلاغ عن جرائم الفساد وتحليل الإطار القانوني لحماية المُبلّغين ومدى موائمتهم مع الاتفاقيات الدولية، والإشكاليات التي تواجه حماية المُبلّغين في الواقع العملي.

تحت محور تجارب وشهادات أثمرت في جهود تعزيز